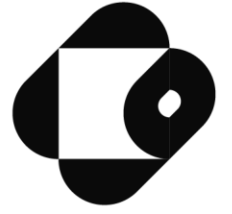




فرنسا في لبنان: شراكة متعددة الجوانب ودائمة في خدمة السكان



فرنسا في لبنان: شراكة متعددة الجوانب ودائمة في خدمة السكان

أكثر من أي وقت مضى، تقف فرنسا إلى جانب لبنان.

في مواجهة الأزمة المتعددة الأبعاد وغير المسبوقة التي ضربت البلاد في السنوات الأخيرة، عززنا التزامنا في مختلف المناطق من أجل دعم السكان مباشرة والمساهمة في التعافي المستدام للبلاد.

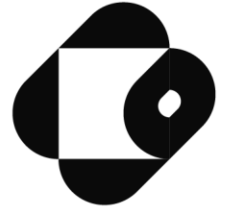
يتجسد هذا الالتزام الثابت والملموس والظاهر على الأرض في مجموعة من القطاعات الأساسية للحياة اليومية: التعليم، الصحة، الوصول إلى المياه، الزراعة والتغذية، وغيرها الكثير. ويتمثل هدف العمل الفرنسي في اتجاهين: مساعدة لبنان على مواجهة الصدمات للحفاظ على مكتسبات التنمية، وفي الوقت نفسه مساعدة الدولة اللبنانية في عملية النهوض بإداراتها. ويستند هذا العمل على شركاء من المجتمع المدني ومنظمات دولية لمواكبة المؤسسات اللبنانية في تنفيذ استراتيجيتها الوطنية.

1. تعزيز النظام الصحي وجودة الرعاية

من أجل ضمان وصول عادل إلى رعاية صحية عالية الجودة، تساعد فرنسا وزارة الصحة اللبنانية في جهودها لبناء نظام صحي عام مرن، من خلال دعم المستشفيات الحكومية (إعادة تأهيل) ومراكز الرعاية الصحية الأولية، إضافة إلى توفير تدريبات لتعزيز مهارات الطواقم الطبية. وللاستجابة للاحتياجات الفورية خلال الأزمات، تتكفل فرنسا أيضاً بتمويل علاج المرضى الضعفاء أو تقديم مساعدات طارئة (توفير أدوية أساسية ومعدات طبية).

2. دعم الوصول إلى التعليم للجميع

تعمل فرنسا بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي لتعزيز الوصول إلى التعليم لجميع الشباب وتسهيل إدماجهم مستقبلاً في سوق العمل. وهي تدعم الوزارة في مشروع إصلاح القطاع التربوي (تدريب المعلمين) وتحسين ظروف الاستقبال في المدارس (إعادة تأهيل، تركيب ألواح شمسية، دعم غذائي). وتركز بشكل خاص على تعزيز الفرائد الكوفونية والحفاظ على التعددية اللغوية اللبنانية، لما فيه مصلحة الطلاب.



3. ضمان الوصول إلى مياه نظيفة ومستدامة

الحكومة الجيدة لقطاع المياه أساسية لضمان الإدارة المستدامة لهذه الموارد وتقديم خدمة ذات جودة. لذلك، تلتزم فرنسا مع الوزارة اللبنانية لإصلاح وإنعاش القطاع، وتمويل إعادة تأهيل شبكات التوزيع وبناء بنى تحتية في جميع أنحاء البلاد. هذه النشاطات، حتى في المناطق الريفية الأكثر عزلة، تتيح لآلاف الأسر الوصول الآمن والمنتظم إلى المياه، مما يقلل المخاطر الصحية.

4. دعم الأمن الغذائي والزراعة المحلية

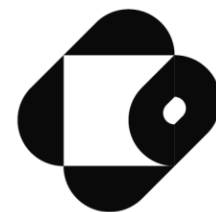
لمواجهة تزايد انعدام الأمن الغذائي، ترافق فرنسا المزارعين عبر تعزيز قدراتهم على الإنتاج المستدام (الانتقال نحو الزراعة الإيكولوجية). كما تدعم برامج توزيع الغذاء المستهدفة في المناطق الأكثر هشاشة (توزيع وجبات ساخنة، دعم غذائي وطبي). ويهدف هذا الدعم المزدوج إلى التخفيف من آثار انعدام الأمن الغذائي الفورية، وفي الوقت نفسه بناء أسس أمن غذائي مستدام محلياً.

إلى جانب هذه القطاعات ذات الأولوية، تلتزم فرنسا في لبنان أيضاً بـ:

- دعم الإصلاحات العامة والحوكمة: تدريب الإدارات، مشاركة الخبرات التقنية في مجال العدالة، دعم المؤسسات القضائية
- دعم المجتمع المدني: دعم المبادرات المحلية المبتكرة في مجالات المساواة بين الجنسين، وتمكين الشباب، وحماية البيئة، والإدماج الاجتماعي...
- مساعدة الدفاع المدني والقوات المسلحة: تدريب فرق الإنقاذ وتقديم معدات، والتعاون الدفاعي مع الجيش في تنفيذ مهامه
- دعم القطاع الخاص الرسمي: دعم جهود الشفافية المالية والنهوض بالبنى التحتية الاستراتيجية
- في حالات الأزمات الكبرى مثل نزاع 2024: تعبئة مساعدات إنسانية استثنائية بقيمة 100 مليون يورو (مساعدة أساسية، حماية)

التزام ثابت وملموس

في لبنان، لا يقتصر الحضور الفرنسي على الكلمات: بل يتجسد يومياً عبر أعمال ملموسة تُنفَّذ بالتعاون مع السلطات الوطنية والمحلية، ومنظمات المجتمع المدني والوكالات الدولية. ومن خلال هذا التضامن، تؤكد فرنسا ارتباطها الثابت باستقرار لبنان وتنميته، واضعةً دائماً السكان في صميم عملها. كما تحث المجتمع الدولي والمانحين على التعبئة للاستجابة لاحتياجات اللبنانيين (عبر مؤتمرات دعم دولية منتظمة).



المساعدة الفرنسية للبنان في 2024

135 مليون يورو*

زيادة بنسبة 35% مقارنة مع عام 2023



الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء هم أول المساهمين في لبنان،
فرنسا تشارك بنسبة 14% في ميزانية الإتحاد الأوروبي

من بينها 50 مليون يورو في أعقاب مؤتمر دعم لبنان الذي أقيم في باريس (24/10/2024)*



فرنسا تحشد جهودها من أجل الأمن الغذائي في لبنان



فرنسا تحشد جهودها من أجل الأمن الغذائي في لبنان

في مواجهة الأزمات التي مر بها لبنان في السنوات الأخيرة، أصبح الأمن الغذائي قضية حيوية لجزء كبير من السكان، الذين لا يحصلون على غذاء كافٍ وصحي ومستدام. في هذا السياق، تقف فرنسا إلى جانب الشعب اللبناني وتعزز من التزامها على الأرض للتصدي للطوارئ المتعلقة بالتغذية على المدى القصير بينما تبني أسس الزراعة المستدامة والمرونة على المدى الطويل.

في عام 2024، كان دعم فرنسا في مجال الأمن الغذائي يمثل 27 مليون يورو، أي 20% من إجمالي المساعدات المقدمة للبنان. وخلال النزاع في خريف هذا العام، تحركت فرنسا بسرعة للاستجابة للاحتياجات الغذائية للسكان النازحين، بالتعاون مع شركائها المحليين.

1. مواجهة الطوارئ في مجال التغذية

لقد زادت الأزمة الاقتصادية من التفاوتات في الوصول إلى الغذاء المتوازن، وخاصة لدى الأطفال والفئات الضعيفة. استجابةً لذلك، تدعم فرنسا برامج تركز على:

- **مكافحة سوء التغذية لدى الأطفال**، من خلال دعم حملات التوعية وتدريب العاملين في مجال الصحة
- **التوعية الغذائية**، مع المبادرات التي يتم تنفيذها ضمن المجتمعات المحلية لتعزيز الممارسات الغذائية السليمة
- **دعم الجمعيات المحلية والمنظمات غير الحكومية** التي تعمل على ضمان توزيع الغذاء الفوري على الفئات الأضعف، وخاصة من خلال مطابخ مجتمعية تقدم وجبات ساخنة ومتوازنة

2. تطوير الزراعة المستدامة والمرونة

يتمتع لبنان بإمكانات زراعية كبيرة، رغم أنها ضعفت بسبب نقص الاستثمارات وأثار تغير المناخ. استجابةً لذلك، تدعم فرنسا عدة مبادرات من خلال المشاريع التي تنفذها الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، والتي تهدف إلى تعزيز سيادة لبنان الغذائية عبر:

- **تعزيز قدرات الإنتاج الزراعي المحلي**، لا سيما من خلال دعم المزارعين الصغار، وتسهيل الوصول إلى بذور عالية الجودة، وتشجيع الممارسات الزراعية المستدامة
- **تسهيل الوصول إلى التمويل للمزارعين** من خلال تطوير أدوات مالية تتناسب مع احتياجاتهم (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)



- مرافقة التكيف مع تغير المناخ، من خلال تعزيز الإدارة المستدامة للموارد واستخدام تقنيات زراعية تحترم البيئة
- دعم السياسات العامة التي تساهم في الانتقال إلى الزراعة البيئية (الأغروإيكولوجيا)، بالتعاون مع وزارة الزراعة

إجمالي التزامات الوكالة الفرنسية للتنمية في القطاع الزراعي منذ عام 2021: 27.8 مليون يورو.

أكثر من 6700 مزارع سيستفيدون من هذه المشاريع في المستقبل.



فرنسا ملتزمة تجاه نظام صحي أكثر استدامة ومُتاح للجميع

لقد أضعفت الأزمات المتتالية بشكل كبير النظام الصحي العام في لبنان. وللتصدي لهذه التحديات، أصبح قطاع الصحة أحد أولويات العمل الفرنسي في لبنان. في عام 2024، كان هذا القطاع يمثل أول مجال استثماري لفرنسا (41 مليون يورو، أي أكثر من 30% من إجمالي المساعدات التي تم حشدتها).

إلى جانب وزارة الصحة العامة اللبنانية والعديد من الشركاء المحليين والدوليين، تعمل فرنسا لضمان الوصول إلى الرعاية الصحية للفئات الأكثر ضعفاً، وتحسين جودة الخدمات الصحية، وتعزيز البنية التحتية والقدرات بشكل مستدام.

1. مساعدة طارئة سريعة في أوقات الأزمات

خلال النزاع المسلح في خريف 2024، قامت فرنسا بتعبئة مساعدات طارئة لدعم وزارة الصحة العامة اللبنانية وضمان استمرارية الخدمات الأساسية (الطب الطارئ، التوليد، طب الأطفال والأمراض المزمنة):

- إرسال 100 طن من المساعدات الإنسانية في أعقاب مؤتمر باريس الدولي في 24 أكتوبر
- توزيع الأدوية والمعدات الطبية والمواد الأساسية على المستشفيات اللبنانية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية

2. دعم المستشفيات العامة

لتعزيز الوصول إلى الرعاية الصحية في المستشفيات، تدعم فرنسا العديد من المستشفيات المرجعية بالشراكة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مؤسسة بيبير فابر وASSAMEH Birth & Beyond

- مستشفى رفيق الحريري الجامعي (بيروت): أهم مستشفى حكومي في البلاد
- مستشفى الكرنطينا الحكومي (بيروت): متخصص في طب الأم والطفل
- المستشفى الحكومي في طرابلس: مستشفى حكومي أساسي في شمال لبنان

على أرض الواقع، تم استثمار 65.3 مليون يورو في إعادة تأهيل المستشفيات، وتدريب الموظفين، ومساعدة المرضى الضعفاء.



3. تعزيز الرعاية الصحية الأولية

بعيداً عن المستشفيات، تدعم فرنسا الشبكة الوطنية لمراكز الرعاية الصحية الأولية من خلال عدة مبادرات:

- برنامج SAQIRH الذي تنفذه منظمة "Première Urgence Internationale"، "عامل" و "أطباء العالم" بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، والذي يشمل:
 - دعم الاستشارات والاختبارات للمرضى
 - شراء المعدات والأدوية
 - تدريب ودعم فرق الإدارة
- مشروع تطوير الرعاية الصحية في 11 مركزاً للرعاية الصحية الأولية من جمعية فرسان مالطا اللبنانية، لصالح السكان اللبنانيين واللاجئين (3.5 مليون يورو)

النتائج:

- تم تقديم أكثر من مليون خدمة صحية أولية منذ عام 2020
- إطلاق مرحلة جديدة من مشروع SAQIRH في عام 2025 (11 مليون يورو)، تهدف إلى تقديم 700,000 استشارة طبية وتدريب 100 متخصص في الرعاية الصحية بحلول عام 2028

4. دعم الصحة النفسية والرفاهية الاجتماعية

نظرًا لأن الأزمات تؤثر أيضًا على الصحة النفسية، تمول فرنسا خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، بالشراكة مع "أطباء العالم"، "سكون" و "إمبراي". كما تدعم الوزارة اللبنانية للصحة العامة في تطوير برنامجها الوطني للصحة النفسية. تم استثمار 13.7 مليون يورو في هذا القطاع في السنوات الأخيرة لمواجهة الأزمات.

5. بناء نظام صحي أقوى وأكثر شمولية

وأخيرًا، تعمل فرنسا مع وزارة الصحة العامة اللبنانية على تحديث وبناء النظام الصحي اللبناني بشكل مستدام:

- توقيع خطاب نوايا للتعاون الثنائي الذي يحدد 6 أولويات استراتيجية
- تعاون بين المستشفيات من خلال تبادل الخبرات بين المستشفيات الفرنسية واللبنانية، مع انضمام 12 مستشفى جديدًا في عام 2025



- تبادل الخبرات المنتظم حول مواضيع استراتيجية (خطة السرطان، التغذية، إلخ)
- تعبئة ثلاث وكالات صحية فرنسية لصالح لبنان: الهيئة العليا للصحة، المؤسسة الفرنسية للدم، والوكالة الوطنية لأمن الأدوية
- التدريب المهني من قبل معهد "IECD". تم استثمار 6 مليون يورو لصالح 14 مستشفى عامًا لتدريب 4200 ممرضة وممرض
- إنشاء مركز لجمع البيانات الصحية الوطنية في الوزارة



فرنسا، شريك أساسي في دعم التعليم في لبنان



فرنسا، شريك أساسي في دعم التعليم في لبنان

يشكل التعليم جوهر الشراكة التاريخية بين فرنسا ولبنان. ومن أجل دعم حق الوصول إلى التعليم للجميع، تعتبر فرنسا دعم القطاع التعليمي إحدى أولوياتها التضامنية.

بين عامي 2023 و2024، تم استثمار 53 مليون يورو في التعليم والتدريب المهني، مما جعله واحدًا من أبرز قطاعات الاستثمار الفرنسي في لبنان. يهدف هذا الالتزام إلى مواجهة الطوارئ، وتعزيز النظام التعليمي، وتعزيز الفرانكوفونية كميزة للتعليم اللبناني.

1. الاستجابة للاحتياجات الطارئة

من أجل ضمان وصول جميع الأطفال إلى التعليم، تتخذ فرنسا إجراءات متعددة:

- إعادة تأهيل المؤسسات التعليمية من خلال تحسين البنية التحتية وتقديم المعدات لتوفير بيئة أفضل للتعلم
- إعادة بناء المدارس المتضررة من الأزمات المتتالية
- المساهمة في تمويل المدارس العامة
- تقديم المساعدات الدراسية للعائلات اللبنانية
- توفير المساعدات الغذائية للمدارس لتدعيم التغذية المدرسية للطلاب

بالأرقام:

- تم إنفاق 6.4 مليون يورو لتحسين استيعاب الطلاب في المدارس العامة وضمان الوصول إلى التعليم للطلاب الأكثر ضعفًا
- استثمار 9 مليون يورو بعد انفجار مرفأ بيروت لإعادة بناء 32 مدرسة
- استثمار 9.2 مليون يورو لدعم 172 مدرسة و85,000 طالب عبر الوجبات المدرسية
- 25 مليون يورو لمساعدة أكثر من 130,000 طالب على متابعة تعليمهم

2. تعزيز وتحديث النظام التعليمي

بالإضافة إلى الاستجابة للطوارئ، تلتزم فرنسا بدعم وزارة التربية اللبنانية في تطوير تعليم عالي الجودة في القطاعين العام والخاص، مع التأقلم مع تحديات المستقبل.



- دعم الإصلاحات التعليمية التي أطلقتها وزارة التربية اللبنانية (المساهمة في صندوق التمويل المتعدد الجهات TREF وتبادل الخبرات)
- بعثات خبراء فرنسيين وتدريب المعلمين اللبنانيين لتعزيز جودة التعليم
- تطوير التعليم الفني والمهني لتسهيل وصول الشباب إلى سوق العمل
- تركيب ألواح شمسية لضمان الاستقلالية في مجال الطاقة للمدارس وضمان استمرارية التعلم

بالأرقام:

- مساهمة قدرها 14.7 مليون يورو في 2023 للإصلاحات التعليمية والتدريب
- استفادة عدة مئات من المدارس من برامج تدريب المعلمين
- استثمار 11.5 مليون يورو لدعم التعليم الفني والمهني
- تجهيز أكثر من 140 مدرسة بألواح شمسية في جميع أنحاء البلاد

3. دعم الفرانكوفونية والحفاظ على التعددية اللغوية

تولي فرنسا اهتمامًا خاصًا لتعزيز الفرانكوفونية في لبنان، التي تمثل إحدى المزايا المميزة للطلاب للوصول إلى سوق العمل مستقبلاً، إلى جانب تعليم اللغة العربية والإنجليزية. وتدعم بذلك الشبكة المدرسية الفرانكوفونية اللبنانية:

- 122,000 طالب مسجل في مدارس معتمدة أو حائزة على شهادة جودة التعليم بالفرنسية، أي 12% من تلاميذ البلاد
- 68 مؤسسة تعليمية ذات برنامج فرنسي تضم 62,000 طالب (أول شبكة معتمدة خارج فرنسا في العالم)
- 63 مؤسسة تعليمية ذات برنامج لبناني حازت على تصنيف CELF، و49 حازت على تصنيف LFE، و12 حازت على تصنيف CELF-A، منتشرة في جميع المناطق اللبنانية

من خلال هذا الالتزام الضخم والمستمر، تؤكد فرنسا قناعتها: دعم التعليم في لبنان هو استثمار في مستقبل جيل كامل. إن مستقبل البلاد، وحيوية تعددها اللغوي وانفتاحها، يتوقف على قدرة لبنان على توفير تعليم عالي الجودة لجميع الشباب والشبان اللبنانيين.



ضمان الوصول إلى مياه صحيّة: أولويّة تضامنيّة ومستدامة لفرنسا في لبنان



ضمان الوصول إلى مياه صحيّة: أولويّة تضامنيّة ومستدامة لفرنسا في لبنان

منذ أكثر من 25 عامًا، تنشط فرنسا في لبنان لدعم المشاريع الهيكلية التي تهدف إلى تعزيز قدرة القطاع المائي على الصمود واستدامته. وعلى الرغم من أن المياه تشكل خدمة أساسية للصحة العامة، فإن هذا القطاع يواجه تحديات فنية ومؤسسية وتجارية.

لذا، تهدف الإجراءات الفرنسية بشكل رئيسي إلى مرافقة السلطات اللبنانية نحو إدارة مستدامة للموارد المائية وتعزيز تقديم خدمات عالية الجودة لصالح السكان. في عام 2024، بلغ استثمار فرنسا في القطاع أكثر من 33 مليون يورو من الأموال الفرنسية وأكثر من 35 مليون يورو في إدارة التمويل الأوروبي، وركزت هذه المشاريع على الإجراءات المؤسسية والعملية على حد سواء.

1. دعم الحوكمة اللبنانية في القطاع

يهدف دعم فرنسا للمؤسسات اللبنانية في قطاع المياه إلى تحسين إدارة الخدمات. ويتجسد هذا الدعم بعدة طرق:

- المساعدة في مراجعة الاستراتيجية الوطنية وإعداد خطة إصلاح القطاع
- مرافقة الوزارة والمؤسسات المحلية للمياه في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة
- المساهمة في إنشاء حوار حقيقي حول السياسات العامة مع الجهات المانحة الدولية

بالأرقام: تم تنفيذ تمويل أوروبي بقيمة 12.7 مليون يورو من قبل وكالة التنمية الفرنسية لصالح وزارة الطاقة والمياه والمؤسسات المحلية للمياه الأربعة.

2. دعم تجديد البنى التحتية

لتلبية احتياجات السكان في المناطق الجغرافية الأكثر حاجة، تمول فرنسا أيضًا تطوير أنظمة المياه والصرف الصحي في المناطق التي تعاني من نقص في الخدمات:

- عمليات إعادة تأهيل وبناء البنى التحتية: خزانات، شبكات، محطات ضخ، أنظمة طاقة شمسية، إلخ،
- تزويد 14 محطة ضخ بالطاقة الشمسية لضمان استقلاليتها بشكل أفضل والوصول المستمر إلى المياه



بالأرقام:

- أكثر من 1.5 مليون شخص استفادوا من الوصول إلى مياه الشرب بفضل مشروع SEPAL (خدمات المياه الصالحة للشرب المحسنة في لبنان)، الذي تبلغ قيمته 38 مليون يورو، والذي تم تنفيذه من قبل وكالة التنمية الفرنسية بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة اليونسف.
- أكثر من 600,000 شخص سيحصلون على خدمات مياه شرب محسنة في منطقة بيروت-جبل لبنان، بفضل مشروع APAISE (دعم الأداء، الوصول إلى البنى التحتية والخدمات المائية) الممول من فرنسا بقيمة 18 مليون يورو.

3. تبادل الخبرات بين البلديات

إلى جانب المشاريع الكبرى للبنية التحتية، فإن **التعاون اللامركزي** يحمل أيضًا تأثيرات ملموسة في قطاع المياه:

- على سبيل المثال، قدمت منطقة Pays de la Loire عمًا للبلديات اللبنانية بين عامي 2019 و2022 من خلال مشروع Socle، الذي أتاح تدريب 40 بلدية محلية لبنانية في مجالات المياه والصرف الصحي وحماية البيئة وإدارة النفايات والطاقة المتجددة.
- حاليًا، تنفذ مشاريع من نفس النوع في لبنان، مما يتيح للبلديات اللبنانية الاستفادة من دعم وكالات المياه الفرنسية في إطار الشراكة بين القطاعين العامين التي نص عليها قانون المياه الجديد في لبنان.